فهرس قسم الالهيات من كتاب الشفاء

٢٦٦ فن الالهيات وفيها عشر مقالة

المقالة الاولى — وفيها ثمانية فصول :

٢٦٦ الفصل الأول : فى موضوع الفلسفة

٢٧٠ الفصل الثانى : فى تحصيله

٢٨٤ الفصل الثالث : فى منفعته و مرتبته

٢٨٨ الفصل الرابع : جملة ما يتكلم فيه فى الفلسفة

٢٨٨ نسبة الشىء والموجود الى المقولات

٢٩١ الفصل الخامس : فى الدلالة على الموجود

٢٩٦ اتحاد العلم و المعلوم

٢٩٧ معنى الوجود واحد

٢٩٨ امتناع اعادة المعدوم

٢٩٩ الفصل السادس : فى الواجب و الممكن

٣٠٠ بيان الوجود بالقياس الى الغير

٣٠٢ الفصل السابع : فى وحدة الواجب

٣٠٤ شبهة ابن كمونة و دفعها

٣٠٥ كل حادث مسبوق بمادة

٣٠٧ الفصل الثامن : بيان الحق و الصدق

٣١٠ عدم جواز السهو على الانبياء (ع)

المقالة الثانية : وفيها أربعة فصول

٣١٢ الفصل الأول : فى تعريف الجوهر و أقسامه

٣١٣ التفريق بين الموضوع و المحل

٣١٥ الفصل الثانى : فى الجوهر الجسمانى

٣١٥ معنى الطول و العرض و العمق

٣١٦ اطلاق الصورة بمعنى الحقيقة

٣١٧ التخلخل و التكاثف

٣١٧ بطلان مذهب ذى مقراطيس

٣١٨ برهان الفصل و الوصل

٣١٩ برهان القوة و الفعل

٣٢٠ لا ينفك الهيولى الجسمية عن طبيعة نوعية

٣٢١ تركب الجسم ليس ذهنيا

٣٢٢ الفصل الثالث : المادة الجسمانية والصورة

٣٢٥ ابطال اتحاد الجوهرين

٣٢٦ اثبات الصورة النوعية

٣٢٧ الفصل الرابع : تقدم الصورة على المادة

٣٢٨ الهيولى لا يكون فاعلا

المقالة الثالثة وفيها عشرة فصول

٣٣٣ الفصل الاول : فى المقولات التسع

٣٣٥ الفصل الثانى : فى الوحدة و أقسامها

٣٣٩ فى الوحدة و الكثرة و عرضية العدد

٣٤١ الفرق بين العرض و العرضى

٣٤٣ الفصل الرابع : فى أن المقادير أعراض

٣٤٤ نسبة المقادير الى السطح و الصورة الجسمية

٣٤٥ مفارقة السطح للجسم و الخط السطح

٣٤٦ تحقيق فى الزاوية

٣٤٧ فى حقيقة الزمان

٣٤٨ الفصل الخامس : مهية العدد و أنواعه

٣٤٩ الفرق بين الاجزاء بالاسر و مجموعه

٣٥٠ ان العدد لا يحد

٣٥٢ الفصل السادس : تقابل الوحدة والكثرة

٣٥٣ ابطال تقابل التضاد فى العدد

٣٥٣ ابطال تقابل العدم و الملكة فيها

٣٥٤ عدم تقابل التناقض و التضايف فيها

٣٥٧ كيفية تقابل العظم و الصغر

٣٥٧ الفصل السابع : ان الكيفيات أعراض

٣٥٩ امتناع انتقال العرض

٣٦٠ فى الانقلاب

٣٦١ الفصل الثامن : العلم و انه عرض

٣٦١ العلم الحصولى

٣٦٢ الوجود العينى هو المعتبر فى الجوهرية

٣٦٣ كيف يحصل العلم الحصولى للنفوس

www.atharebartar.com

٣٦٤ الفصل التاسع : الكيفيّات التي في الكمّيات
٣٦٤ الدائر الحقيقيّة و اثباته بثلاثة براهين
٣٦٨ الفصل العاشر : في المضاف
٣٦٩ وقوع الاضافة في الاضافة و سائر الاعراض
٣٧٠ في الاخوّة
٣٧١ شبهة المنكرين لوجود الاضافة
٣٧٢ الاضافه مضاف بنفسها و غيرها بها

المقالة الرابعة : وفيها ثلاثة فصول

٣٧٤ الفصل الاوّل : المتقدّم و المتأخّر والحدوث
٣٧٤ التقدّم بالزمان و المكان
٣٧٥ التقدّم بالشرف و الطبع و العلّيّة
٣٧٦ معيّة العلّة و المعلول في الزمان
٣٧٨ امكان قبول المعلول الوجود لازم في تأثير العلّة
٣٧٨ الفصل الثاني : في القوّة و الفعل والقدرة و العجز
٣٨٠ قدرة الواجب تعالى
٣٨٢ أقسام القدرة
٣٨٣ القدرة لا تكون مع الفعل
٣٨٤ كلّ حادث مسبوق بمادّة
٣٨٥ اثبات الصورة النوعيّة
٣٨٥ في الاتّفاقيّ و الأكثري
٣٨٧ تضعيف آراء القدماء في أمر القوّة
٣٨٩ الشرّ بالحقيقة و الذات ليس الّا العدم
٣٨٩ الفصل الثالث : في التامّ و الناقص
٣٩١ تفسير فوق التمام

المقالة الخامسة و فيها ثمانية فصول

٣٩٢ الفصل الاوّل : الامور العامّة و وجودها
٣٩٢ الكلّيّ يطلق على ثلاثة معان
٣٩٣ جواز ارتفاع النقيضين في المرتبة
٣٩٩ الفصل الثاني : كيفيّة كون الكلّيّة للطبائع الكلّيّة
٤٠٠ الطبائع الكلّيّة ليست لها مادّة
٤٠٣ الفصل الثالث : الفصل بين الجنس والمادّة
٤٠٦ اتّحاد الجنس و النوع في العقل
٤٠٦ في الفصل و الجنس
٤٠٨ الفصل الرابع : في دخول المعاني الخارجة عن الجنس في طبيعة الجنس
٤١٣ الفصل الخامس : في النوع
٤١٣ الفصل السادس : تعريف الفصل وتحقيقه
٤١٧ الفصل السابع : مناسبة الحد والمحدود
٤١٩ اتّحاد الأشياء على أصناف
٤٢٠ ممّا يؤخذ الجنس و الفصل
٤٢١ اتّحاد الجنس والفصل بحسب الحقيقة
٤٢٢ ما كان جزئه جوهرا لا يكون الّا جوهرا
٤٢٣ صورة البسائط و المركّبات
٤٢٤ ضمّ الكلّي الى الكلّي
٤٢٥ الفصل الثامن : مناسبة الحدّ و أجزائه
٤٢٦ الفرق بين الكلّي والجزئي

المقالة السادسة و فيها خمسة فصول

٤٢٨ الفصل الاوّل : أقسام العلل و أحوالها
٤٢٩ الفاعل عند الالهي و الطبيعي
٤٢٩ انحصار العلل في الاربعة
٤٣٠ علّيّة الموضوع للعرض
٤٣٠ علّيّة الصورة للمادّة
٤٣١ لا مدخليّة للعلّة المحدثة في العدم السابق
٤٣١ الحدوث من لوازم الماهيّة
٤٣٢ في العلّة المبقية
٤٣٢ قدم بعض أجزاء العالم كالعقول
٤٣٤ الفصل الثاني : كلّ علّة مع معلولها
٤٣٥ علّة شكل البناء اجتماع الأجزاء لا البنّاء
٤٣٦ معنى الابداع
٤٣٦ معنى التكوين
٤٣٧ الفصل الثالث : العلل الفاعليّة و معاليلها
٤٣٧ المفيد للوجود و المستفيد له
٤٣٩ أقسام المعلول في شخصه
٤٤٠ أقسام الاستعداد التامّ والناقص
٤٤١ شبهة زيادة المعلول على العلّة
٤٤٣ عدم مساوقة المعلول مع علّته في الوجود
٤٤٤ تقدّم العلّة على المعلول بالوجوب
٤٤٥ الفصل الرابع : العلل العنصريّة و الصوريّة و الغائيّة
٤٤٥ معاني كون قوّة الشيء في الشيء

www.atharebartar.com

٤٤٦ الفرق بين العنصر و الاسطقس
٤٤٧ معانى الصورة و اطلاقها على الجوهر المفارق
٤٤٨ الفصل الخامس : فى اثبات الغايه
٤٤٩ الفرق بين الجود و الخير
٤٥٠ فى معنى العبث
٤٥١ الفرق بين العبث و الباطل
٤٥٢ الفعل النفسانى مع الشوق و الطلب
٤٥٣ العلّة الغائيّة فى الطبائع
٤٥٥ تقدّم الغاية و تأخّرها
٤٥٧ حال الجود و الخير
٤٥٨ فى معنى الجود

المقالة السابعة و فيها ثلاثة فصول

٤٦١ الفصل الاوّل : لواحق الوحدة
٤٦٣ أقسام العدم
٤٦٦ الفصل الثانى : فى المثل و مبادى التعليمات
٤٧١ الفصل الثالث : ابطال القول بالتعليمات و المثل

المقالة الثامنة و فيها خمسة فصول :

٤٧٧ الفصل الاوّل : تناهى العلل الفاعلية و القابلية و برهان الوسط و الطرف
٤٧٨ معانى كون الشىء من الشىء
٤٨٠ الفصل الثانى : شكوك يلزم ما قيل و حلّها
٤٨٧ معنى المبدع
٤٨٨ الحدوث الذاتى و الزمانى
٤٨٨ الفصل الثالث : فى الصفات الاولى سبحانه
٤٨٩ لا مؤثر فى الوجود الّا اللّه تعالى
٤٨٩ فى معنى الواحد
٤٩٠ نفى الماهيّة عن الواجب تعالى
٤٩١ كلّ ذى ماهيّة معلول
٤٩٢ الفصل الرابع : تأكيد و تكرار لما سلف
٤٩٦ فى انّه تعالى فوق التمام
٤٩٦ المفيض للوجود لا يكون الّا واجب الوجود
٤٩٧ كلّ شىء هالك الّا وجهه تعالى
٤٩٨ فى علمه بجميع الأشياء
٤٩٩ فى كيفيّة علمه تعالى
٥٠١ الفصل الخامس : نسبة المعقولات اليه (تع)
٥٠٢ حضور ذاته سبحانه عند ذاته
٥٠٤ فى ارادته تعالى
٥٠٧ علم الواجب سبحانه مأخوذ عن ذاته
٥٠٨ انّه تعالى أعظم عاشق و أعظم معشوق

المقالة التاسعة و فيها سبعة فصول
صدور الاشياء عنه تعالى و المعاد اليه

٥٠٩ الفصل الاوّل : صفة فاعليّة المبدء الاوّل (تع)
٥٠٩ فى وحدة الواجب و وحدة الممكن
٥١٠ البرهان على قدم العالم
٥١٤ القبليّة المقدّرة المكمّمة
٥١٦ الفصل الثانى : اثبات النفس المنطبعة للفلك
٥١٨ اثبات النفس المجرّدة للفلك
٥٢٢ الفصل الثالث : كيفيّة صدور الأفعال
٥٢٨ الفصل الرابع : ترتيب العقول و النفوس السماويّة و الاجرام الفلكيّة عن المبدء
٥٣١ قدم العقول و النفوس
٥٣٣ حدوث النفس بحدوث الابدان
٥٣٤ الفصل الخامس : تكوّن الاسطقسات
٥٣٨ الفصل السادس : العناية و كيفيّة دخول الشرّ فى القضاء الالهى
٥٤٤ الفصل السابع : فى المعاد

المقالة العاشرة

و فيها أربعة فصول :

٥٥٣ الفصل الاوّل : فى المبدء و المعاد
٥٥٦ الفصل الثانى : فى اثبات النبوّة
٥٥٨ الفصل الثالث : فى العبادات و منفعتها
٥٦٠ الفصل الرابع : فى عقد المدينة و البيت
٥٦٣ الفصل الخامس فى الخليفة و الامام

www.atharebartar.com

التعليقات

لِصدر المتألهين

محمد بن ابراهيم صدر الدين الشيرازي

على

الشفاء

www.atharebartar.com

هذه تعليقة لصدر الحكماء والمتألهين على الشفاء

بسم الله الرحمن الرحيم

ص ٢٦٦ س ٧ **قوله** قدس سره ان العلوم الفلسفية كما قد اشير اليه ذكر الشيخ في الفصل الثاني من الفن الاول من الجملة الاولى وهي في المنطق ان الغرض في الفلسفة ان يوقف على حقايق الاشياء كما هي قدر ما يمكن للانسان ان يقف عليه اذ الاشياء الموجودة اما ما ليس وجوده باختيارنا وفعلنا واما اشياء وجودها باختيارنا وفعلنا ومعرفة الامور التي من القسم الاول تسمى حكمة نظرية ومعرفة الامور التي من القسم الثاني تسمى حكمة عملية والفلسفة النظرية انما الغاية فيها تكميل النفس بان تعلم فقط والفلسفة العملية انما الغاية فيها تكميل النفس لا بان تعلم فقط بل بان تعلم ما تعمل به فعمل فالنظرية غايتها اعتقاد راي ليس بعمل والعملية غايتها معرفة راي هو في عمل فالنظرية اولى بان يسمى علما ان النظري والعملي يستعملان بالاشتراك الصناعي كما نبه عليه العلامة الشيرازي في شرح الكليات من قانون في ثلثة معان احدها في تقسيم العلوم مطلقا فيقع العلوم اما نظرية اي غير متعلقة بكيفية عمل واما عملية متعلقة بها كالمنطق والحكمة العملية والطب العلمي وعلم الكتابة والخياطة كلها داخلة في العلمي المذكور هناك لانها باسرها متعلقة بكيفية عمل سواء كان العمل ذهنيا كالمنطق او خارجيا كالطب مثلا وثانيها في تقسيم الحكمة وهو المذكور ههنا وفي ذلك الموضع في كتاب المنطق الشفاء وفي كتاب الطبيعيات منه وهذا التقسيم باعتبار الموضوع فالمنطق عندنا وعند من لم يعتبر قيد الاعيان في تعريف الحكمة داخل في الحكمة النظرية كما مال اليه الشيخ في الاشارات وفي الحكمة المشرقية دون العملية اذ ليس بحثه الا عن المعقولات الثانية التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا ومن ذلك البحث يعلم كيفية العمل الذي هو الفكر اذ ليس يلزم من تعلق العلم بكيفية عمل ان يكون ذلك العمل موضوعه كما في الحكمة العملية واما عند غيرنا ممن اعتبر قيد الاعيان في التعريف فيكون المنطق خارجا عن القسمين جميعا وثالثها ما ذكر في تقسيم الصناعات من انها اما عملية اي تتوقف حصولها على ممارسة العمل والتمرن فيه او نظرية لا يتوقف عليهما وعلى هذا يكون علم الفقه والنحو والمنطق والحكمة العملية والطب مطلقا خارجة عن العملية بهذا المعنى لانه لا حاجة في حصولها الى مزاولة الاعمال بخلاف علوم الكتابة والحياكة والحجامة فانها تتوقف على الممارسة والمزاولة

ص ٢٦٦ س ٩ **قوله** لحصول العقل بالفعل ينبغي ان يعلم ان النفس الانسانية وان كانت امرا بسيطا في الخارج فهي مركبة بحسب التحليل الذهني والاعتبار العقلي من امرين احدهما بانه يكون بالفعل وثانيهما بانه تكون بالقوة فهي بالاعتبار الاول صورة محصلة للمادة الجسمانية الحيوانية انسانا بالفعل فاعلة لآثارها مدبرة لقواها محركة لاعضائها باستخدام القوى والادوات وبالاعتبار الثاني قابلة كالهيولى الاولى لما يفيض عليها من الصور والاعراض من باب الكمالات النفسانية فالاعراض كالعلوم التصورية والتصديقية وسائر الاحوال والاخلاق والصور الجوهرية كحصول العقل بالفعل الذي يصير به الانسان من ضرب الملكة العلويين وما يقابلها كما فصل في موضعه فاعلم ان الكمال ما يتم به الشيء كما ان الصورة ما يوجد به الشيء بالفعل والغاية والاجل الشيء وهي ايضا كمال وصورة لكن بالنسبة الى مرتبة اخرى فوقها هي غاية له فالشيء الواحد قد يكون صورة وكمالا وغاية باعتبارات مختلفة فالنفس الانسانية مثلا كمال اول للانسان بما هو انسان وصورة لبدنه وغاية للحيوان بما هو حيوان فكل غاية كمال وليس كل كمال غاية وقد يكون لشيء واحد غايات متعاقبة كما يوجد لصور متزايدة متكاملة اذا تقرر هذا فقوله لحصول العلم التصوري والتصديقي اشارة الى الكمال الاول للقوة النفسانية العامة وهو غاية بالقياس الى العقل الهيولاني وقوله لحصول العقل بالفعل اشارة الى غاية القوة

ص ٢٦٧ س ٣ النظرية لاجل ذلك الشيخ فيه باللام وفي الاول بالباء ولا ينافيه قوله فيكون الغاية منها حصول راي واعتقاد لان هذه الغاية ليست غاية اخيرة هي العقل بالفعل فحصول العلم التصوري والتصديقي صورة وكمال اول للنفس العالمة بها عقلا الهيولاني

قوله وان العملية هي التي يطلب فيها اولا استكمال القوة النظرية او كون هذه العلوم كمالا للقوة النظرية محل تامل لوجهين احدهما ان كل ما يعلم ليعمل

يكون غايته نفس العمل وغاية غاية حصول ملكة العدالة للنفس وهي امر عدمي والمطلوب فيه امران الاول عدم انفعال النفس عن مقتضيات القوى الشهوية والغضبية والوهمية لئلا يتزاحم العمل النظري في تحصيل كمالاته والثاني حصول هيئة استعلائية للنفس على البدن وقواها لتستعملها على وفق المصلحة على طريقة العدالة واصابة الحق فالاول لكونه عدميا لا يكون كمالا الثاني وان كان امرا وجوديا كمال للقوة العملية لا للقوة النظرية وثانيهما انه يلزم على ما ذكره استكمال العالي لاجل السافل لخدمته لزوم ان يكون كمال السافل غاية لكمال العالي

قوله وفكر ان النظر منحصر في اقسام ثلثة اه ذكر الشيخ في ذلك الفصل ان الاشياء الموجودة التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا اما بالقسم الاولى على قسمين احدهما الامور التي يخالط الحركة والثاني الامور التي لا يخالط الحركة مثل العقل والباري والامور التي يخالط الحركة اما ان يكون لا وجود لها الا بحيث يجوز ان يخالط الحركة مثل الانسانية والتربيع واما ان يكون لها وجود دون ذلك فالاولى على قسمين فانها اما ان يكون لا في الغوام ولا في الوهم يصح عليها ان يجرد عن مادة معينة كصورة الانسانية والفرسية واما ان يصح عليها ذلك الا في الوهم دون الغوام مثل التربيع فانه لا يحوج تصوره الى ان يخص بنوع مادة او يلتفت الى حال حركة واما الامور التي يصح ان يخالط الحركة ولها وجود دون ذلك فهي مثل الهوية والوحدة والكثرة والعلية فيكون الامور التي يصح عليها ان تجرد عن الحركة اما ان يكون صحة الوجود لها لا يكون صحتها الوجوب بل يكون بحيث لا يمتنع لها ذلك مثل حال الوحدة والهوية والعلية والعدد الذي هو الكثرة وهذه فاما ان ينظر اليها من حيث هي هي لا يفاد في ذلك النظر النظر اليها من حيث هي مجردة فانها يكون من جملة النظر الذي يكون في الاشياء لا من حيث هي مادية اذ هي من حيث هي هي لا في مادة واما ان ينظر اليها من حيث عرض لها عارض لا يكون في الوجود الا في مادة وهذا على قسمين اما ان يكون ذلك العارض لا يصح توهم الا ان يكون مع نسبته الى المادة النوعية والحركة مثل النظر في الواحد من حيث هو نار او هواء وفي الكثير من حيث هو اسطقسات وفي العلة من حيث هي مثل حرارة او برودة وفي الجوهر العقلي من حيث هو نفس اي مبدأ حركة بدن وان كان يجوز مفارقته بذاته واما ان يكون ذلك العارض وان كان لا يعرض الا مع نسبة الى المادة ويخالط الحركة فانه قد يتوهم الخلو والانسلاخ من غير نظر في المادة المعينة والحركة مثل الجمع والتفريق والضرب والقسمة والتجويف والتكعيب وسائر الاحوال التي تلحق العدد فان ذلك يلحق العدد وهو في اوهام الناس واني موجودات متحركة منقسمة متفرقة مجتمعة وكذلك صور ذلك قد يتجرد تجردا ما حتى لا يحتاج الى تعيين مواد نوعية فاصناف العلوم اما ان تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي متحركة تصورا وتواما وتعلق بمواد مخصوصة الانواع واما ان تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقة تواما وتصورا فالقسم الاول من العلوم هو العلم الطبيعي والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحض وعلم العدد المشهور منه واما معرفة طبيعة العدد من حيث هو عدد فليس لذلك العلم والقسم الثالث هو العلم الالهي واذا الموجودات في الطبع على هذه الاقسام الثلثة فالعلوم النظرية الفلسفية هي هذه انتهى كلامه وانما نقلناه بطوله لما فيه من الفوايد وذكر الاعتبارات والجهات لاعيان الموجودات التي بها تميز اقسام الحكمة النظرية بعضها عن بعض وتكثر فوق الثلثة لتكثر موضوعاتها كذلك من جهة اختلاف الجهة الاعيان فان اختلاف الموضوعات للعلوم قد يكون بالذات كموضوعي الالهي والطبيعي وكموضوعي الهندسة والحساب فان احدهما اكمل المفصل والاخر الكم المنفصل وقد يكون بالصفات والاعتبارات كمباحث الكثرة من الفلسفية الاولى ومباحث علم الحساب من الرياضي فان موضوع جميعها هو العدد وهو امر واحد مشترك فيهما بالذات مختلف بالاعتبار فان العارض للمادي بما بين العدد موضوع لعلم الحساب وان كان البحث عنه مثلا ليس من حيث العدد بل من حيث المجرد في الوهم والمأخوذ من حيث هو وهو مطلقا داخل في موضوعات العلم الكلي وبهذا يندفع بحث صاحب المطارحات عن الشيخ وغيره من الحكماء في هذا المقام حيث جعلوا الحساب من الغرايب وهو فرق بين الحساب والهندسة بان موضوع الحساب هو من اقسام الموجود بما هو موجود لان الوجود اما واحد او كثير والكثرة هي العدد وهو لا يحتاج في ذاته ووجوده الى المادة فان المفارقات ذوات عدد فيصح وقوعه في الاعيان لا في مادة وموضوع الهندسة هو المقدار ولا يقع في الاعيان الا في مادة وكذا لا يمكن توهم الا في جسم فوجب دخوله في ضابطة العلم الكلي لعدم المخالطة بالكلية خرج منه كثير من مقاسيم الوجود فان ترك على ظاهره التجرد دخل موضوع الحساب فيه فلا يتم حينئذ التقسيم المذكور ثم قال الاولى ان يقسم هكذا العلوم اما ان يكون موضوعها نفس الوجود او لا فالاول هو العلم الاعلى اعني الكلي والالهي لان موضوع هذين العلمين نفس الوجود والثاني اما ان يشترط في فرض وجوده او وقوعه صلوح مادة معينة مخصصة للاستعداد ام لا فالاول هو الطبيعي والثاني هو الرياضي انتهى والحاصل انه جعل الحساب

www.atharebartar.com